

جامعة الحاج لخضر باتنة - 1
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم الماجستير / السنة الثانية
تخصص تسيير عمومي وإدارة الميزانية
أستاذة المقياس: معزي صونية

الإجابة النموذجية لإمتحان السداسي الأول في مقياس قانون المنازعات الإدارية

وضع علامة (x) في خانة الإجابة الصحيحة للسؤال .

ج 1 : ارتفاع أثمان المواد الأولية بالمقارنة مع الأثمان التي كانت عند إبرام العقد ينشأ حق المتعاقد مع الإدارة العمومية في :

1 - إدارة المشروع إدارة متوازنة

2 - التعويض.

3 - إعادة التوازن المالي للعقد.

4 - التأمين .

ج 2: يختص مجلس الدولة كدرجة أولى وأخيرة بـ :

1 - دعاوى الإلغاء والتفسير وفحص المشروعية المرفوعة ضد القرارات الإدارية الصادرة عن المنظمات المهنية الوطنية.

2 - دعاوى الإلغاء والتفسير وفحص المشروعية المرفوعة ضد القرارات الإدارية الصادرة عن الولاية والبلدية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية.

3 - دعاوى التعويض عن الأضرار التي تسببها مركبات تابعة للدولة.

ج 3 : المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والتكنولوجي يفصل في منازعاتها:

1 - القضاء الإداري

2- القضاء العادي.

ج 4 - أثناء قيامها بمهامها تقوم الإدارة العمومية بأعمال مادية وأخرى قانونية ، ويعتبر عملا قانونيا للإدارة ما يلي :

1 - هدم منزل آيل للسقوط

2 - تعبيد الطرقات .

3- إبرام عقود إدارية.

ج 5 - تختلف العقود الإدارية عن عقود المدنية في أن :

- 1 - أن الإدارة العمومية عند إبرامها لعقود مدنية تخضع للقانون الخاص ويختص القضاء العادي بالمنازعات التي تنشأ بينها وبين المتعاقد، بينما عندما تبرم الإدارة العمومية عقود إدارية تخضع للقانون العام وللقضاء الإداري.
- 2 - أي تعديل أو إلغاء أو تغيير في تنفيذ الالتزامات التعاقدية بين أطراف العقد الإداري يتوقف على رضا تلك الأطراف به.
- 3 لا يوجد عقد إداري متميز عن العقود المدنية ولكن يوجد اختلاف في الاختصاص القضائي فقط .

ج 6 - مسؤولية المتعاقد مع الدولة في عقود البوت تتمثل في :

- 1 - إدارة مرفق عام، إستغلاله، تحمل مسؤولية تشغيله.
- 2 - إنشاء الأشغال القاعدية لعقار ما تملكه الدولة.
- 3 - إنشاء مشروع، تشغيله، نقل ملكيته للدولة بعد إنتهاء مدة العقد.

ج 7 : تعتبر محكمة النزاع أعلى هيئة تختص بالفصل في المنازعة الادارية :

1 - خطأ

2 - صحيح

ج 8- تقوم المادة 801 من قانون رقم 08-00 المتعلق بالاجراءات المدنية والادارية بتمييز النزاع المدني عن النزاع الاداري بالاستناد الى :

1 - المعيار الموضوعي

2 - المعيار العضوي

3 - المعيار العضوي والمعيار الموضوعي معا

ج 9 - إذا استحال تنفيذ أحد المتعاقدين في العقد الإداري لالتزاماته لسبب أجنبي لا يد له فيه يفسخ العقد بقوة القانون ويترتب على الإنفاسخ :

1 - لا يحق للمتعاقد الحصول على تعويض.

2 - يحق للمتعاقد الحصول على التعويض.

ج 10- في عقد امتياز المرافق العامة إذا وقع خلاف بين الملتزم (المتعاقد مع الإدارة العمومية) والمنفعين (المواطنين) يكون الجهاز القضائي المختص بالفصل في النزاع هو:

1 - القضاء الإداري

2 - القضاء العادي

ج 11: وسائل إعلان القرارات الإدارية (أي تبليغ القرارات ونشرها) وضعت لمصلحة الأفراد وليس لمصلحة الإدارة :

1 - خطأ

2 - صحيح

ج 12: سكوت الإدارة عن إصدار قرار تتمتع بسلطة تقديرية في إصداره يعتبر:

1 - قرارا ضمنيا

2 - قرارا سلبيا

ج 13: عبئ الإثبات في المنازعة الإدارية :

1 - يقع على الإدارة والخصم معا.

2 - يقع على الإدارة، لإمتلاكها الوثائق الثبوتية .

3 - يقع على خصم الإدارة لإفتراض سلامة ومشروعية القرارات الإدارية

ج 14 - إصدار رئيس دائرة سطيف قرار بفصل موظف من منصبه هو نزاع من إختصاص :

1- المحكمة العليا

2 - مجلس الدولة

3 - المحكمة الابتدائية

4 - محكمة التنازع

5 - المجلس القضائي

6 - المحكمة الإدارية

ج 15- وجه الاختلاف بين العقد الإداري و العقد المدني يكمن في أن الإدارة العمومية طرف في العقد الإداري وليست طرفا في العقد المدني :

1 - خطأ

2 - صحيح

ج 16- منازعة يفصل فيها القضاء العادي رغم أن أحد أطرافها شخصا إداريا :

1 - المنازعة المتعلقة بالضريبة وتحصيل الديون العمومية

2 - دعاوى التعويض عن أضرار تسببها مركبات أشخاص تابعة للدولة

3 - دعاوى التعويض عن الأضرار التي تسببها نشاطات اشخاص القانون العام

4- المنازعة المرتبطة بالانتخابات

بتاريخ 20 / 10 / 2017 أصدرت مصالح الشرطة الجزائرية للحدود أمرا شفويا موجهها للسيد " ق . ع " بالعودة إلى التراب الفرنسي الذي أتى منه ، مانعة إياه من الدخول إلى تراب الجزائر، بحجة موقفه الذي كان معادي للثورة التحريرية، لذا فإن :

- 1 - هذا الأمر ليس قرار إداريا لأنه شفهي
- 2 - هذا الأمر يأخذ صفة القرار الإداري لأنه عمل قانوني وليس مادي
- 3 - هذا الأمر ليس قرارا إداريا لأن سببه لا يتعلق بالمصلحة العامة.
- 4 - هذا الأمر يأخذ صفة القرار الإداري لأنه صادر عن الإرادة المنفردة للإدارة
- 5 - هذا الأمر يأخذ صفة القرار الإداري لأنه صادر عن سلطة إدارية.
- 6 - هذا الأمر ليس قرارا إداريا لأنه من الأعمال التحضيرية
- 7 - هذا الأمر يأخذ صفة القرار الإداري لأنه أحدث أثرا قانونيا

إنتهى .

